

Distr.: General
12 April 2023
Arabic
Original: Arabic



الدورة السابعة والسبعون

البند 72 (أ) من جدول الأعمال

المحيطات وقانون البحار: المحيطات وقانون البحار

مذكرة شفوية مؤرخة 10 نيسان/أبريل 2023 موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة أطيب تحياتها إلى شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بمكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة، وبالإشارة إلى المذكرة الشفوية المؤرخة 13 شباط/فبراير 2023 الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لليبيا لدى الأمم المتحدة ومرفقاتها (A/77/742)، تود جمهورية مصر العربية الإشارة إلى ما يلي:

- إن حكومة جمهورية مصر العربية تؤكد رفضها واعتراضها على كامل ما ورد في المذكرة الشفوية المشار إليها أعلاه ومرفقاتها، وبالأخص ما تضمنته من نقاط إحداثيات بقائمة الإحداثيات الجغرافية للحدود البحرية الشرقية لدولة ليبيا في البحر الأبيض المتوسط، المعلنة من جانب وزارة الخارجية والتعاون الدولي "لحكومة الوحدة الوطنية" المنتهية الولاية، على نحو يتعارض مع مبادئ وأحكام القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ويتنافى مع الشرعية الدستورية للدولة الليبية بمقتضى قرارات مجلس الأمن بما في ذلك القراران 2570 (2021) و 2571 (2021)، وبما يغفل حقوق مصر السيادية الأصلية والثابتة. وتحفظ جمهورية مصر العربية بكامل حقوقها في هذا الصدد.
- كما تؤكد جمهورية مصر العربية على اعتراضها وعدم اعترافها بكل ما سبق وتقدم به الجانب الليبي من نقاط وإحداثيات وترفض اعتبارها كحدود بحرية مشتركة بين مصر وليبيا، وذلك لكونها تقع بالكامل ضمن المناطق البحرية لجمهورية مصر العربية، وتشدد على أن أي تبعات قد تنترتب على تلك النقاط غير مقبولة، وتمثل اعتداءً على الحقوق السيادية لمصر في منطقتها الاقتصادية الخالصة وجرفها القاري في البحر المتوسط.
- كما تؤكد مصر ما سبق وأودعته بتاريخ 12 كانون الثاني/يناير 2023 والمتضمن قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 595 لسنة 2022 بشأن تحديد الحدود البحرية الغربية لجمهورية مصر



العربية في البحر المتوسط وقائمة الإحداثيات الجغرافية ذات الصلة (MZN 162.2023.LOS)، ومكاتبها السابقة ومن ضمنها المذكرة الشفوية المؤرخة 23 كانون الأول/ديسمبر 2019 الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة (A/74/628).

• وتود جمهورية مصر العربية في هذا الصدد أن تؤكد انفتاحها وحرصها على التعاون والتشاور مع دول الجوار والتفاوض معها بحسن نية عندما تتوافر الظروف الملائمة، سعياً للوصول إلى اتفاق حول تعيين الحدود البحرية بناءً على مبادئ القانون الدولي والحلول المنصفة والعادلة، وبما يحقق المصالح المشتركة.

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة تعميم هذه المذكرة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 72 (أ) من جدول الأعمال، ونشرها في الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، وفي العدد المقبل من نشرة قانون البحار.